# احذر الفجوة

## اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين من الرجال والنساء قد يؤثر على نتائج السياسات

**آن ماري ماي، وديفيد كوسيرا، وماري ج. ماكغافي**

تولي الاقتصاديات الإناث ثقة أقل بكثير في السوق عن نظرائهن من الرجال حين يتعلق الأمر بحل مشاكل الاقتصاد والمجتمع.

فمقارنة النساء بالرجال في هذا المجال تبين أن النساء أكثر ميلا إلى التطلع نحو التدخل الحكومي لتقديم الحلول، ودعم زيادة التنظيم البيئي، والنظر في الفجوة بين الجنسين في الأجور وفي الأوضاع الأخرى الخاصة بسوق العمل.

هذه هي بعض أبرز النتائج التي خلص إليها استبيان أجريناه على اقتصاديين من الذكور والإناث بجامعات تمنح درجة الدكتوراه في الاقتصاد في ١٨ بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي. وللتعرف على أين يقيم هؤلاء الاقتصاديون ومتى حصلوا على شهادات الدكتوراه ومن أين حصلوا عليها، قمنا بتحليل ردودهم على مجموعة واسعة من الأسئلة المتعلقة بالسياسة المعاصرة، بما في ذلك دعم إجراءات التقشف، وتنظيم المعاملات المالية ذات المخاطر العالية، والسياسات الانكماشية، والطاقة المتجددة والتكسير الهيدروليكي، والحفر في القطب الشمالي، والمحاصيل المعدلة وراثيا.

إن للفجوة بين وجهات نظر الجنسين حول الاقتصاد آثارا هامة على صنع السياسات وعلى ما تسفر عنه القرارات المتبعة. وعلى الرغم من الزيادة في عدد النساء اللواتي دخلن مجال علم الاقتصاد من السبعينات إلى التسعينات، فإن المهنة لا تزال في غالبيتها حكرا على الذكور. وتقترح دراستنا أن تمثيلا أكبر للمرأة في مجال

علم الاقتصاد، وخاصة في المستويات العليا، لن يؤثر على خيارات السياسة فحسب، بل سيؤثر أيضا على أنواع الأسئلة التي تطرحها الأبحاث.

## أسباب أهمية التوازن بين الجنسين

إن التوازن بين الجنسين ذو أهمية خاصة في أوروبا، حيث من الشائع أن يشغل أساتذة علم الاقتصاد مناصب رفيعة المستوى تتعلق بصنع السياسات في الحكومة، على سبيل المثال، رئيس الوزراء، والمناصب الوزارية، ورؤساء البنوك المركزية. أما في الولايات المتحدة، وعلى النقيض من ذلك، فإن أساتذة الاقتصاد يشغلون عادة مناصب استشارية، بحسب ما انتهت إليه أبحاث برونو فراي ورواينر آيشينبيرغر من جامعة زيوريخ.

لقد أعطت المفوضية الأوروبية لتحقيق توازن أكبر بين الجنسين في صنع القرار الاقتصادي أولوية في السنوات الأخيرة، وعبرت عنه في العديد من التقارير والإعلانات البارزة. وتدفع المفوضية بأن تحقيق توازن أكبر بين الجنسين ليس من قبيل العدالة وحسب، بل إنه يسهم في زيادة الإنتاجية والابتكار، وفي تحقيق أداء أفضل للشركات، وتحسين السياسة العامة.

هل يؤثر هيكل الاقتصاد القائم على النوع الاجتماعي في وضع السياسات والنتائج؟ وبصفة خاصة، هل يؤدي التمثيل الأكبر للمرأة إلى مجموعة أكثر تنوعا من الأسئلة التي تتعلق بالسياسات، وربما إلى مجموعة بديلة من الاستنتاجات؟

بطبيعة الحال، تعتمد إجابات هذه الأسئلة على ما إذا كان للاقتصاديين رجالاً ونساءً وجهات نظر مختلفة بالفعل حول مسائل تتعلق بالسياسة الاقتصادية. وحتى وقت قريب، كانت الدراسة الوحيدة التي تبحث بأسلوب منهجي في مثل هذه الاختلافات بين الجنسين قد أجراها اقتصاديون يتخذون من الولايات المتحدة مقرا لهم (٢٠١٤). أما دراستنا الجديدة فتسعى إلى فهم ما إذا كانت هناك فجوة بين الجنسين في آراء الاقتصاديين العاملين في الاتحاد الأوروبي حول مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، وكذلك ما إذا كانت هناك اختلافات في وجهات النظر حول المبادئ الاقتصادية الأساسية وحول المنهجية.

وجدنا اختلافات ذات دلالة إحصائية واضحة في الآراء بين الاقتصاديين الرجال والنساء في المجالات الخمسة جميعها التي درسناها وهي: (١) المبادئ الاقتصادية الأساسية والمنهجية؛ (٢) حلول السوق مقابل تدخل الحكومة؛ (٣) الإنفاق الحكومي، والضرائب، وإعادة التوزيع؛ (٤) حماية البيئة؛ (٥) النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

يتمثل أكبر اختلاف بين الجنسين في الاختيارات بين حلول السوق أو تدخل الحكومة. وقد طرحنا مجموعة من الأسئلة المتنوعة حول قضايا مثل التعريفات الجمركية وغيرها من معوقات التجارة، وتشريعات حماية التوظيف وأثرها على الأداء الاقتصادي، وعقود التوظيف المؤقت، وإجراءات الحكومة للتقشف وأدائها الاقتصادي، وتنظيم المعاملات المالية العالية المخاطر، والبطالة بين الشباب.

**تمثيل أكبر للنساء في الاقتصاد لن يؤثر على خيارات السياسة فحسب بل سيؤثر أيضًا على أنواع الأسئلة التي تطرحها الأبحاث.**

في هذا الصدد، كان متوسط تفضيل الاقتصاديات النساء لحلول السوق على تدخل الحكومة أقل ترجيحا من تفضيل الاقتصاديين الذكور لهذه الحلول. ويتعلق أكبر اختلاف في وجهات النظر بين الجنسين بفكرة أن وجود تشريع أقوى لحماية العمالة يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي. وفي هذا الشأن، كان الرجال أكثر من النساء ترجيحا للاعتقاد بأن هذا النوع من التدخل الحكومي سيضعف الاقتصاد.

وأظهرت الأسئلة المتعلقة بحماية البيئة ثاني أكبر فجوة في وجهات النظر بين الاقتصاديين الذكور والإناث؛ حيث ضمت هذه المجموعة أسئلة حول سياسات تستهدف معدلاً أقل لضريبة القيمة المضافة على المنتجات الصديقة للبيئة لتشجيع استخدامها، وزيادة ضرائب الطاقة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتشجيع الطاقة المتجددة، والحد من التكسير الهيدروليكي والحفر في منطقة القطب الشمالي، وحظر المحاصيل المعدلة وراثيا.

وبصفة عامة، فإنه من الأرجح أن الاقتصاديات النساء تدعمن مزيدا من الحماية البيئية أكثر من نظرائهن الرجال. ويرتكز الاختلاف الأكبر بين آراء الجنسين على ما إذا كان ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يستمر في حظر زراعة المحاصيل المعدلة وراثيا. وكانت النساء أكثر ميلاً للموافقة على استمرار هذا الحظر.

ووجدنا اختلافا بسيطا، ولكن له دلالة إحصائية مهمة، بين الجنسين حول الأسئلة التي تتعلق بالإنفاق الحكومي، والضرائب، وإعادة التوزيع. وضُمِنت هذه المجموعة أسئلة

ISTOCK.COM/LEONTURA, DRAFTER123, AUTHOR: الرسم التوضيحي

## من المهم أن يجلس الاقتصاديون رجالاً ونساءً حول المائدة معاً عند صياغة السياسة الاقتصادية ومناقشتها.

حول مستوى الإنفاق العسكري، وانفتاح الواردات، وأثر الزيادات في الحد الأدنى للأجور على البطالة، وتأثير التضخم المعتدل، وسياسة البنك المركزي الأوروبي، وسياسات الانكماش، وحدود العجز والدين.

وفي هذه المجموعة من الأسئلة، وجدنا أن الاختلافات حول المستوى المناسب للإنفاق العسكري مثلت أكبر اختلاف في وجهات النظر؛ إذ كانت النساء أكثر ميلا لاعتبار الإنفاق العسكري كبيرا للغاية، في حين كان الرجال أكثر ميلاً لتبني وجهة النظر المعارضة لذلك.

كما طرحنا أيضاً أسئلة حول المبادئ الأساسية في الاقتصاد والمنهجية، ووجدنا اختلافًا بين وجهات نظر الاقتصاديين من الذكور والإناث. وفيما يمثل التناقض الأكبر، وجدنا أن الاقتصاديين من النساء أكثر ميلا من الرجال إلى تأييد فكرة أن فرق البحث المتعددة التخصصات ستحسن المعرفة الاقتصادية.

### مسألة الإنصاف

وأخيرا، طرحنا أسئلة حول تكافؤ الفرص في المجتمع والمساواة بين الجنسين في التعليم العالي على وجه التحديد. وتتيح الأسئلة المطروحة في هذه المجموعة نافذة على بعض القضايا الأكثر أهمية التي تواجه المرأة اليوم. فقد أدرجنا أسئلة حول فجوة الأجور بين الجنسين، والسياسات التي تعزز التوازن بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات الخاصة، والعمل الإيجابي، ورؤى للفرص المتاحة لهيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في الاتحاد الأوروبي، والفوائد المحتملة للتوازن بين الجنسين في فرق البحث، ودور الأعمال المنزلية وأهمية توفير رعاية للأطفال بأسعار ميسورة في مشاركة المرأة في القوة العاملة.

ومما أثار اهتمامنا أن أكبر، أو حتى ثاني أكبر اختلاف في وجهات النظر بين الرجال والنساء، لم ينتج عن هذه المجموعة من الأسئلة، ولعله ليس من قبيل المفاجأة أن أكبر اختلاف في وجهات النظر بالنسبة لهذه المجموعة من الأسئلة قد انصب على الفرص المتاحة للرجال والنساء في مجال الاقتصاد في معظم الجامعات بالاتحاد الأوروبي. وهنا كانت النساء أكثر ميلا إلى الاعتقاد بأن الفرص في مجال الاقتصاد في صالح الرجال أكثر قليلا، في حين رأى الرجال أن الفرص في صالح النساء أكثر قليلا أو أنها متساوية تقريبا.

تشير الاختلافات في وجهات النظر بين الاقتصاديين من الذكور والإناث حول قضايا السياسة ذات الأهمية إلى أن التغييرات في هيكل مهنة الاقتصاد قد تؤثر حقاً على نواتج السياسات وعلى نوع الأسئلة التي يطرحها البحث. قد يكون هذا مهمًا في الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، حيث تشير الأدلة إلى أن المعرفة الاقتصادية في التعليم العالي تتحول إلى سياسات بسهولة أكثر مما هو الحال في الولايات المتحدة (دراسة Frey and Eichenberger 1993)

### تقدم متعثر

توفر النتائج أيضا إشارة مهمة إلى سبب قلة عدد النساء في مجال الاقتصاد مقارنة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الأخرى. فإذا تناقضت وجهات نظر المرأة مع وجهات نظر زملائها الذكور الأعلى مرتبة منها حول مسائل تتعلق بالبحث والسياسة، فقد يكون احتمال تعيينها وترقيها ونشر أعمالها في المجلات العلمية الكبرى أقل من الرجل.

وقد تساعد مثل هذه العوائق في تفسير أسباب التعثر الذي شهده التقدم في تمثيل المرأة في مهنة الاقتصاد حوالي عام ٢٠٠٠، حسب ما أفادت به لجنة الرابطة الاقتصادية الأمريكية عن وضع المرأة في مهنة الاقتصاد.

تقدم دراستنا أدلة على أهمية جلوس الاقتصاديين رجالاً ونساءً حول المائدة معاً عند صياغة السياسة الاقتصادية ومناقشتها. فإذا كانت الاختلافات الديموغرافية مثل الجنس تساعد في تشكيل وجهات نظرنا حول مسائل متعلقة بالسياسات، فإن إشراك المرأة سيوسع نطاق النقاش ويفسح مجال الرؤى. FD

---

**آن ماري ماي**، أستاذ الاقتصاد بجامعة نبراسكا — لينكولن؛ **ديفيد كوسيرا** كبير الاقتصاديين في منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا؛ **ماري ج. ماكغافي** أستاذ مشارك بجامعة نبراسكا — لينكولن.

يستند هذا المقال إلى دراسة *May, McGarvey, and Kucera (2018).*

**المراجع:**

Frey, Bruno S., and Reiner Eichenberger. 1993. "American and European Economics and Economists." *Journal of Economic Perspectives* 7 (4): 185–93.

May, Ann Mari, Mary G. McGarvey, and Robert Whaples. 2014. "Are Disagreements among Male and Female Economists Marginal at Best?: A Survey of AEA Members and Their Views on Economics." *Contemporary Economic Policy* 32 (1): 111–32.

May, Ann Mari, Mary G. McGarvey, and David Kucera, 2018. "Gender and European Economic Policy: A Survey of the Views of European Economists on Contemporary Economic Policy." *Kyklos* 71 (1): 162–83.